

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة

شركة مساهمة سعودية

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(4/1)

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة ثمار التنمية القابضة ("الشركة") والمنشأة التابعة لها (يُشار إليها معاً بلفظ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2024م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و
- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التوضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح (رقم 4-1) المرفق بالقوائم المالية الموحدة. الذي يشير إلى أن المجموعة تكبدت خسائر قدرها (8,013,419) ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م. كما بلغت الخسائر المتراكمة في 31 ديسمبر 2024م (82,899,953) بنسبة 127.5% من رأس المال. مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٣٢) من نظام الشركات أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرارية المجموعة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر أو حلها؛ إلا أنه نظراً لدخول المجموعة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي والموضحة في الإيضاح (رقم 1) وتطبيقاً للمادة رقم (٤٥) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء المجموعة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المجموعة النسبة النظامية. كما أن استمرارية المجموعة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي. ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح (رقم 4-1)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح (رقم 1)، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح (رقم 1) المرفق بالقوائم المالية الموحدة، والذي يوضح إلى أن شركة ثمار التنمية القابضة خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً للحكم الصادر بتاريخ 7 أبريل 2021م (الموافق 25 شعبان 1442هـ) في القضية رقم 1970 لعام 1442هـ القاضي بإجراء إعادة التنظيم المالي للشركة وتعيين الأستاذ هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي، ونتيجة لذلك أعلنت الإدارة بتاريخ 8 مارس 2023م الموافق 16 شعبان 1444هـ عن مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي للمجموعة.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة

شركة مساهمة سعودية

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
إعادة تقويم الأراضي.	
اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:	
كما في 31 ديسمبر 2024، تحتفظ المجموعة بأراضي ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة عادلة تبلغ 46,094,245 ريال سعودي (31 ديسمبر 2023م مبلغ 44,347,610 ريال سعودي).	تقويم كفاءة وقدرات وموضوعية خبراء التقييم. التوصل إلى فهم لأعمال خبراء التقييم. تقويم مدى مناسبة عمل الخبراء كدليل مراجعة للإقرارات ذات الصلة. تقويم مدى ملائمة المعلومات والإفصاحات المتعلقة بإعادة التقويم للأراضي كما هو مبين بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة رقم (2-3) و (6).
يتم قياس الأراضي باستخدام نموذج إعادة التقويم وذلك بإعادة التقويم لقياس الأراضي المملوكة للمجموعة، وتقوم الإدارة بتحديد القيمة العادلة لأراضيها لأغراض التقويم لها بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير المالي. تم إجراء التقييمات من قبل مقيمين خارجيين مستقلين تم تعيينهما من قبل الإدارة وتم الأخذ بالتقييم الأقل بناءً على التعليمات النظامية الصادرة بهذا الشأن.	التحقق من الطريقة الحسابية التي أخذت الإدارة من خلالها التقييم الأقل من التقييمين اللذين للقيمة العادلة لكل أرض وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية. تقييم منهجية التقييم وتحديد ما إذا كانت الافتراضات الهامة، بما فيها قابلية المقارنة السوقية للأراضي، ضمن النطاق المقبول. الاستعانة بأحد الخبراء الخارجيين وتقويم مدى كفاءته وقدراته وموضوعيته للأغراض محل المراجعة.
يعد تقويم الأراضي أمر مراجعة رئيسي نظراً لكونه مجال جوهرى للحكم مدعوم بمجموعة من الافتراضات وبنطوي على درجة عالية من عدم التأكد من التقدير مع مجموعة جوهرية محتملة من النتائج المعقولة.	تقويم مدى ملائمة ومعقولة نتائج أو استنتاجات الخير الذي تم الاستعانة به ومدى اتساقها مع أدلة المراجعة الأخرى.
تم تقييم الأراضي باستخدام أسلوب السوق (طريقة المقارنة).	

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهرى مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَةً بشكلٍ جوهرى بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهرى في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة

شركة مساهمة سعودية

الرياض – المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(4/4)

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- إستنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من الأمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ

عن بي كي اف البسام

محاسبون ومراجعون قانونيون

إبراهيم أحمد البسام

محاسب قانوني

ترخيص رقم: 337

الرياض: 27 رمضان 1446هـ

الموافق: 27 مارس 2025م